

دعا إليها الغانم بناء على طلب موقع من 10 أعضاء

بسط سلطة القضاء على مسائل الجنسية في جلسة خاصة.. بعد غد



رئيس مجلس الأمة

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الدعوة لعقد جلسة خاصة بعد غد الأحد الساعة التاسعة صباحاً طبقاً لنص المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل البند خامساً من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم "20" لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم "23" لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء والمقدمة من بعض السادة الأعضاء. وجاء في نص الطلب أنه استناداً لنص المادة "72" من اللائحة

المطلوب عقدها بعد غد الأحد الموافق 23 يناير 2022 عند الساعة 11 صباحاً للمناقشة والتصويت عليها.

وأشار الطلب إلى إن الاقتراحات بقوانين محالة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية منذ بداية دور الاعتقاد الأول ولم تقم اللجنة بتقديم تقريرها عن هذه الموضوعات حتى تاريخه".

ووقع طلب عقد الجلسة الخاصة النواب الصيفي مبارك الصيفي ومساعد العارضي ومحمد براك المطير ومبارك الحجرف ود. عبد الكريم الكندري ومرزوق الخليفة ود. حسن جوهر وفارس العتيبي وثامر السويط وشعيب المويصري.

الشؤون التشريعية والقانونية بتقديم تقريرها عن الاقتراحات بقوانين المشار إليها وذلك تمهيداً لعرضها على الجلسة الخاصة

الكندري يستفسر من الناصر عن الآلية المعتمدة لدى «الخارجية» لتحديد قيمة التذاكر السنوية للدبلوماسيين



عبد الكريم الكندري

الدبلوماسيين العاملين في بعض البعثات الدبلوماسية في الخارج لعام 2021، وقد بلغت نسبة التخفيض لبعض الدبلوماسيين ما يقارب 70٪، الأمر الذي لا يتناسب مع الأوضاع المتعلقة بالسفر وشركات الطيران العالمية التي ما زالت تعاني من آثار انتشار جائحة فيروس كوفيد 19 منذ ما يقارب العامين. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- ما الآلية المعتمدة لدى الشؤون المالية في

وجه النائب د. عبد الكريم الكندري سؤالاً إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد الناصر، عن الآلية المعتمدة لدى الشؤون المالية في وزارة الخارجية لتحديد قيمة التذاكر السنوية للدبلوماسيين. ونص السؤال على ما يلي: لخطط قيام الشؤون المالية في وزارة الخارجية بتزويد بعثاتها الدبلوماسية في الخارج بقيمة منخفضة جداً للتذاكر السنوية

السائر للمضف: ما إجمالي الميزانية المخصصة للأبحاث في جامعة الكويت لكل تخصص على حدة؟

وجه النائب مهند السائر سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، نص على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - كشف تفصيلي موضحاً فيه مبالغ الميزانية المخصصة للأبحاث العلمية لطلبة كلية الطب والطب المساعد سنوياً، وكشف بعدد الأبحاث التي صُرف لها للفترة الزمنية من 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال. 2 - ما أسباب التأخير في الصرف للأبحاث التي قبل تمويلها ما يترتب عليه تعثر إعداد البحث وإنجازه خلال الفترة المطلوبة؟ 3 - إجمالي الميزانية المخصصة للأبحاث في جامعة الكويت لكل تخصص على حدة. 4 - ما المعايير واللوائح والقوانين المنظمة لعملية قبول تمويل الأبحاث في جامعة الكويت؟ 5- هل توجد لجنة تُعنى بنظر طلبات

تمويل الأبحاث؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضمنية عن قرار تشكيلها واختصاصاتها. 6 - هل تتبني جامعة الكويت الأبحاث للطلبة الفائقين والمتميزين في مجال البحث العلمي وتدعمهم في المحافل الدولية والمشاركات الخارجية في المسابقات العالمية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.



مهند السائر

الصقبي يسأل الشريعان عن وحدة تنظيم التأمين والإجراءات التي اتخذتها لتحقيق أهدافها؟

نسخة علي قرص مدمج "CD" أو شريحة ذاكرة "Flash Memory" من السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة العليا للوحدة. - نسخة علي قرص مدمج "CD" أو شريحة ذاكرة "Flash Memory" من القرار المشار إليه في البند "ب" من المادة. 3- حددت المادة "10" من القانون اختصاصات اللجنة لتطبيق لائحة تنظيم التأمين ومنها "تطبيق المعايير الدولية للإشراف على قطاع التأمين" فهل طبقت اللجنة المعايير الدولية في قطاع

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- نصت المادة "6" من القانون على ستة أهداف مختلفة لوحدة تنظيم التأمين، لذا يرجى بيان الإجراءات التي اتخذتها الوحدة لتحقيق كل هدف. 2- تضمنت المادة "7" من القانون تشكيل اللجنة العليا للوحدة، لذا يرجى تزويدي بالتالي: - نسخة علي قرص مدمج "CD" أو شريحة ذاكرة "Flash Memory" من التشكيل الحالي للجنة العليا للوحدة.

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقبي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان، عن وحدة تنظيم التأمين والإجراءات التي اتخذتها لتحقيق أهدافها، واختصاصات اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين. ونص السؤال على ما يلي: صدر القانون رقم "125" لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين، وقد جاء هذا القانون نتيجة التطور الكبير الذي حدث في قطاع التأمين ما خلق حاجة إلى إصدار قانون جديد ينظم هذا القطاع.

الجمهور يسأل الموسى عن أسباب «الفرقة» والإجراءات المتخذة لمواجهة موسم الأمطار



فايز الجمهور

بدا من طرحه كمناقصة عامة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما مبررات ذلك؟ 10- بيان ما جرى في ممارسة توريد مضخات متنوعة لموسم الأمطار، وأسباب التأخر في طرحها حتى تاريخ ورود هذا السؤال على الرغم من بدء موسم الأمطار.

11- بيان تاريخ فض عطاءات المناقصات والممارسات المتضمنة بنود صيانة وتنظيف شبكات صرف مياه الأمطار، وأسماء اللجان المشكلة لدراسة تلك العطاءات وتوصياتها حول الترسية، وبيان ما إذا كان هناك أي ملاحظات على توصيات تلك اللجان، وأسباب ومبررات الترسية والاستبعاد للعطاءات الأقل سعراً، وأسماء المعنيين بوضع الاشتراطات التي بناء عليها استبعدت العطاءات الأقل سعراً، ومدى ملاءمة تلك الاشتراطات على أرض الواقع، مع تزويدي بجميع المستندات المؤيدة لذلك.

12- رأي الجهات المعنية في الوزارة والجهات الرقابية في شأن توصيات الترسية للمناقصات والممارسات المذكورة في البند السابق، وهل توجد أي اعتراضات عليها من الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟

الإشراف على عقود الصيانة المشار إليها وعدد سنوات الخبرة لكل منهم.

6- بيان أوامر العمل الصادرة لعقود الصيانة لبند تنظيف مناهيل وجاليات صرف الأمطار خلال العام الحالي والاعتمادات المالية المخصصة لها.

7- بيان أوامر العمل التي أنجزت للعقود المشار إليها، وقيمتها النهائية، والوثائق المؤيدة لها بعد انتهاء عملية التنظيف، وأسباب عدم تنظيف جميع المناطق قبل هطول الأمطار، مع تحديد الأماكن الخاصة بأوامر العمل وكل ما يدعم ذلك وبيان ما إذا صُرفت تلك المبالغ من عديمه حتى تاريخ ورود هذا السؤال. 8- هل بحثت الوزارة أسباب تكرار تراكم وتجمع المياه وغرق الطرق والأنفاق حال هطول الأمطار وكيفية تلافيها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالنتائج والتوصيات التي توصلتم إليها، وأسباب عدم تنفيذ تلك التوصيات.

9- بيان ما جرى في مناقصات أعمال الصيانة العاجلة والطارئة في محافظات دولة الكويت، وهل وافقتم على استثناء طرح ممارسة لعقد صيانة يشتمل على تنظيف شبكة الأمطار

وجهه النائب فايز الجمهور سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى، نص على ما يلي: من الله عز وجل على بلدنا الحبيبة بأمطار خير ورحمة يوم الأحد الموافق 2022/1/2. وقد نتج عن تلك الأمطار تراكم من المناطق والمحافظات، وتسبب ذلك في كثير من الشكاوى لدى المواطنين والمقيمين لما سببه تكسد مياه الأمطار من أضرار تمس الممتلكات العامة والخاصة والتي تتكرر بشكل سنوي على الرغم ن تصريحات المسؤولين في وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري بالجاهزية والاستعداد الكامل لموسم الأمطار، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما أسباب تجمع مياه الأمطار بشكل كبير وملحوظ، وأسباب عدم تصريفها في شبكات صرف الأمطار ما أدى إلى غرق وتكدس العديد من المناطق بالمياه؟

2- ما الإجراءات المتخذة في هذا الشأن مع تحديد القطاعات والجهات المسؤولة عن ذلك، وما المسؤوليات التأديبية حيال المتسبين؟ 3- خطة الوزارة حول الاستعداد لموسم الأمطار الحالي، وما اتخذ في شأن تنظيم وتنظيف شبكة تصريف مياه الأمطار.

4- بيان مدى القدرة الاستيعابية لشبكة صرف مياه الأمطار، مع تحديد مسارات شبكة الصرف وما إذا كان تنفيذهما في بعض النقاط قد جرى تغييره من عدمه.

5- كشف بعقود صيانة الطرق والشبكات، وكذلك عقود صيانة الطرق السريعة الجارية المتضمنة تنظيف شبكات صرف مياه الأمطار وأسماء متعهدي تلك العقود، وتاريخ بداية كل عقد، وأسماء مهندسي

عبدالله المضف يسأل وزير الداخلية عن مدى صحة وجود "تمييز" في عنابر السجن



عبدالله المضف

داخل السجن خلال الفترة من عام 2010 حتى تاريخ ورود السؤال لكل سنة على حدة. 5 - ما البرامج التأهيلية التي تقدم للسجناء أو البرامج التي ترفع من مستوياتهم التعليمية؟ 6- كم تبلغ مساحة الزنزانة في السجن المركزي؟ وكم سرير محصوي؟ وكم عدد السجناء في الزنزانة الواحدة؟

يُسجن فيها سجناء معينون دون غيرهم؟ 2 - ما مدى صحة وجود سوق سوداء في السجن تباع فيها المنوعات مثل المخدرات والهواتف المتنقلة؟ 3 - هل تجري إدارة السجن فحصاً دورياً للتأكد من عدم تعاطي السجناء المواد المخدرة؟ 4 - بيان بحالات ضبط المخدرات والهواتف المتنقلة

وجهه النائب عبدالله المضف سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد المنصور، نص على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما مدى صحة وجود تمييز واختلاف في العنابر أو الزنازين من حيث التصميم أو التجهيزات أو الخدمات أو مستوى الرفاهية بحيث

التي كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج "CD" أو شريحة ذاكرة "Flash Memory" من هذه المعايير. 4" حددت المادة "10" من القانون اختصاصات اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين ومنها "إقرار الهيكل المالي والإداري للوحدة" لذا يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج "CD" أو شريحة ذاكرة "Flash Memory" من الهيكل المالي والإداري الذي اعتمدته اللجنة للوحدة.